وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ/ماجستير حديث

محاضرات في مادة تاريخ الوطن العربي
تأثير الحرب الأهلية في لبنان على الأوضاع الاقتصادية

الأستاذ الدكتور
طه خلف محمد الجبوري

العام الدراسي
٢٠٢٥/٢٠٢٦

تأثير الحرب الاهلية في لبنان على الاوضاع الاقتصادية

أولا: قطاع الزراعة.

أحدثت الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥ أضرارًا كبيرة في نمو النشاط الاقتصادي للدولة، ولاسيما في جانب القطاع الزراعي، إذ تدهور ذلك القطاع بشكل ملحوظ وملموس، وأثر في النمو الاقتصادي ، وقد كون ذلك أزمة كبيرة وصعبة جدًا، وكان لها مردود سلبي على الدولة اللبنانية، مما أدى إلى أن أثرت الحرب الأهلية في الموارد الطبيعية (١)

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو (٣٦٠) ألف هكتار من مساحة الأراضي الزراعية العامة في الدولة، ولم يزرع منها سوى (٢١٥) ألف هكتار)؛ وكانت تلك الأراضي تنتج المحاصيل الغذائية، مثل: الحبوب، والثمار، والفواكه، والأشجار ، وزراعة التبغ، إذ تراجعت تلك الأراضي الزراعية بشكل واسع، إذ استغلت للقيام بالأعمال العسكرية والحربية، وإلى جانب ذلك أثرت الهجرة السكانية في سيطرة الأراضي الزراعية من قوات الجيش، واستعملت لمصلحتهم بطبيعة الظروف الاستثنائية التي مرت بها لبنان آنذاك، فضلا عن ذلك مصادرة مساحات واسعة من تلك الأراضي الزراعية وأدت تلك السيطرات أو الاحتلالات غير المشروعة إلى وجود خلل كبير في التوازن الزراعي، ولم تكن للدولة سياسة زراعية مدروسة .

مما أدى إلى استمرار الأزمة في القطاع الزراعي ، إذ انخفض بشكل واسع من ناحية الخطة الزراعية، والمحاصيل، والناتج القومي، وأيضا النزوح المستمر من المناطق الريفية إلى المدينة، وزاد من حدة التوترات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة اللبنانية.

ولكن جميع المحاصيل الزراعية قد أتلفت وأهملت، بسبب الحرب التي مرت بها دولة لبنان، مما أدى إلى أن تهمل جميع الأراضي الزراعية، وفقدان قيمتها الزراعية ، إذ كانت الزراعة تفتقر إلى البنية التحتية، مثل: الآلات، والأدوات، والمكائن الزراعية، والأسمدة الكيميائية، والمواد الأولية، وقد زاد الأمر سوء في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، إذ عانت من إهمال كبير من لدن الحكومة اللبنانية، وذلك لأن الدولة كانت منشغلة في الحروب، ولم تعمر شيئًا في أي مجال من المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

أما قنوات الري والأراضي المروية التي نفذت قبل الحرب في كل من مدينة البقاع، وصيدا، وعكار، فقد باتت في أثناء الحرب خارج الاستعمال، بسبب تعرضها لأضرار فادحة وكبيرة، وأهملت من جانب المزارعين، وكذلك البحيرات الجبلية التي جرى إنشاءها على مجاري المياه، وكان استعمالها شبه معدوم بسبب الأوضاع التي مرت بها الدولة اللبنانية، وبقيت على ذلك الحال طوال سنوات الحرب الأهلية .

وواجه المزارعون عقبات أساسية، منها : إتلاف الكثير من الأراضي الزراعية، وعدم وجود عناية من لدن الحكومة، لانشغالها بالحرب الأهلية، وكذلك وجود القوات العسكرية في مناطق الإنتاج، مما أدى إلى صعوبة نقل المحاصيل وتسويقها في الداخل والخارج إذ أتلفت المحاصيل الزراعية بشكل ملحوظ، ولم يستفد المزارعون منها أي شيء، وتركوها دون تسويق .

أدى غياب الدولة اللبنانية، ومؤسساتها، وأجهزتها إلى بروز الميليشيات والأحزاب كقوى بديلة عنها، وظهرت في عام ١٩٧٨ السوق السوداء، وزراعة بالممنوعات، إذ بدأت الأرض الزراعية تستعمل لزراعة الحشيشة، والاتجار بها في الخارج، وبمطلع عام ١٩٧٩ تأسست في البقاع وبيروت مصانع سرية لإنتاج نوع من المخدرات (الهيروين) وكانت منتشرة في مناطق الدولة اللبنانية كافة، وازدهرت صناعة المخدرات، إذ استعملت فيها جميع الأراضى الزراعية، لإنتاجه مثل: (الكوكايين والهيروين) ، وكذلك قامت القوات العسكرية الإسرائيلية بالسيطرة على جميع أراضي لبنان الجنوبية، واستعملتها لزراعة المخدرات وتهريبها، إذ إن تلك التجارة قامت باستيعاب أيدي عاملة كبيرة، وقامت بتشغيل جميع المزارعين الذين تركوا أراضيهم الزراعية، والعمل مع الإسرائيليين، وبذلك ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية في زراعة الحشيشة والمخدرات ، وتحولت دولة لبنان إلى ملتقى للمهربين، وإلى مركز لتجمع المخدرات القادمة من تركيا وإيران، فضلا عن بلدان الشرق الأوسط، لتهريبها إلى أسواق أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، فضلا عن الدول العربية، واستغلت تلك الجهات غير النظامية، والأحزاب، والزعامات بتصنيع كل أنواع المخدرات وتهريبها، كما استغلوا عدم وجود رقابة على الأراضي الزراعية اللبنانية لانشغال الدولة في أوضاع الحرب الأهلية .

تعرضت لبنان إلى نكسة جديدة، بفعل الاجتياح الإسرائيلي في عام ١٩٨٢ وأهملت الزراعة بشكل كبير من لدن الحكومة، بفعل الأوضاع الداخلية السيئة، إذ لحقت أضرار بموسمين زراعيين، مما أدى إلى تهديم تجهيزات الري والقنوات والخيم البلاستيكية ودمارها، وعمد العدو الإسرائيلي بتدمير الأراضي الزراعية، والبنى التحتية من بيروت حتى الجنوب، وكان الهدف من ذلك الترويج للمنتجات الزراعية الإسرائيلية في لبنان.

كما قامت إسرائيل بإتلاف المزروعات اللبنانية، بحجة التصدي لعمليات المقاومة الوطنية، وتراجع الإنتاج الحيواني وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن الأعمال العسكرية التي قامت بها إسرائيل سببت انخفاضا حادًا في المساحات الزراعية في الجنوب، وجبل لبنان وأدى إلى حدوث مشكلات كبيرة للمزارعين، منها : قلة الإنتاج، وعدم وجود الدعم الكافي من الحكومة بسبب الحرب الأهلية، مما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج قياسا للدول المجاورة .

في ظل تلك الأوضاع انخفضت أجور اليد العاملة ، وحدوث ارتفاع قوي في أسعار السلع المستوردة، وانكماش الطلب عليها من جهة أخرى، مما أدى إلى تراجع القوة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود والمرتبات، وأحدث زيادة في قيمة الصادرات الزراعية اللبنانية، والتنافس بين السوقين المحلي والخارجي.

ثانيا: قطاع الصناعة:

أثرت الحرب في القطاع الصناعي، إذ بلغت الخسائر المباشرة للصناعة في حرب السنتين ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ما بين (٥) - (٧) مليون ليرة لبنانية، ودمرت الحرب نحو (٢٥٠) مصنعا ، فضلا عن الحرب الأهلية أسهمت التعقيدات الإدارية بتشتت الأسواق، وتراجع قيمة الليرة اللبنانية، إذ حصل تضخم في أسعار كلفة الإنتاج الصناعي، وغياب الرقابة الصناعية، وذلك بفعل غياب السلطة الرسمية، وعلى إثر ذلك زاد من حدة الأضرار في الصناعة اللبنانية .

وعلى إثر تلك الأحداث تحركت الحكومة في عامي ١٩٧٦ - ١٩٧٧، وحاول الرئيس إلياس سركيس إعادة بناء المؤسسات الصناعية، والاقتصادية، والتجارية، التي دمرتها الحرب الأهلية ، لكنها لم تنجح، بسبب أن الصناعة اللبنانية عانت من تخلف تكنولوجي، وركود اقتصادي قوي ، إذ أدت تلك الحرب إلى تكوين أزمة في تصريف السلع ومنافستها في الأسواق العربية والأجنبية وتوقفت الصادرات الصناعية اللبنانية، في سياق الأحداث التي مرت بها دولة لبنان .

لكن دولة لبنان تعرضت إلى نكسة جديدة، بفعل الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وبسبب ذلك الاجتياح أدى إلى انخفاض في إجمالي الصادرات الصناعية، كصناعة الحديد، والورق والأجهزة الكهربائية، والتراجع التدريجي لقيمة الليرة اللبنانية، إذ انخفضت الصادرات ووصلت إلى الأسواق الأوروبية المشتركة وأمريكا .

وعلى الرغم من إصدار الحكومة هذا القانون، لكنه لم يحقق أي شيء لإدارة المصارف والأشخاص، وذلك لأن الدولة كانت تعاني من أزمة غلاء بشكل كبير يصعب السيطرة عليها، وكذلك سوء الأحوال الأمنية، فضلا عن ذلك الانقسامات التي أثرت في الوضع السياسي،